الجمهورية اللبنانية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

روجيه نسناس

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

في إفتتاح ورشة عمل

حول دولة الرفاهية والحماية الاجتماعية"

"نهوض لبنان نحو دولة الانماء"

في 26 ايلول 2017

مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بيروت - لبنان

معالي الوزير الصديق بيار بو عاصي

معالي الوزير محمد كباره ممثلا" بالمدير العام الاستاذ جورج ايدا

أصحاب المعالي والسعادة

رؤساء واعضاء الهيئات الاقتصادية والنقابية والاجتماعية

ايها الأصدقاء

في اطار" نهوض لبنان نحو دولة الانماء" نظمنا قبل اسابيع ورشة عمل حول "ازمة الاقتصاد والاصلاحات العاجلة"، ونحن اليوم هنا في نفس الاطار، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منبر الحوار الميثاقي بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبالتعاون مع الاتحاد الاوروبي ووزارة العمل، نلتقي حول موضوع "دولة الرفاهية ودولة الحماية الاجتماعية".

ويدفعنا الى ذلك، الحرص على المتابعة من أجل ترسيخ الأفكار الإصلاحية والعزم على استنفار القدرات وعلى استنهاض التوجهات في القطاع العام، وفي القطاع الخاص، وفي المجتمع المدني، للانخراط جميعاً ومعاً في إرساء ورشة النهوض وركائزها الأساسية ساعين الى تقريب المسافة بين الطموح والواقع: فبلدي غني بالطاقات التي تعرف كيف تخلق من

العجز المعجزة. والدليل، أنه رغم معاناة النزف والتهجير التي اندلعت عندنا قبل أكثر من أربعين عاماً، ورغم تقلب الأحداث من حولنا، بقي لبنان واقفاً يتطلع إلى الأفضل.

أيها الأصدقاء،

لم يعد من الجائز الإنتظار، في بلد حقق جيشه هذا ألإنتصار.

إن ما انجزه جيشنا في الجرود يؤكد أن لبنان يستحق أن نبادر معاً لتحصينه إقتصادياً وإجتماعياً وإنمائياً.

ويزيد ثقتنا بنجاح هذا اللقاء ترؤس هذه الجلسة معالي وزير الشؤون الإجتماعية بيار بو عاصي، الحريص على اهمية العقد الاجتماعي والشفافية وحماية حقوق الدولة والمواطنين.

في هذا السياق تأتي مشاركة ،

- سعادة رئيس لجنة المال والموازنة الأستاذ إبراهيم كنعان والحريص على تكريس الإصلاح الشامل،
- ورئيس لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الإجتماعية سعادة النائب الدكتور عاطف مجدلاني المنادي دوما" بالحماية الاجتماعية والداعي لمناقشة نظام الحماية الصحية.
- وسعادة مدير عام وزارة العمل الاستاذ جورج أيدا

- والدكتور طوبيا زخيا رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- وسعادة مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الاستاذ محمد كركي
- ورئيس الاتحاد العمالي الدكتور بشارة الاسمر
- ورئيس تجمع رجال الاعمال السيد فؤاد رحمه -
- والخبير بشؤون التامين السيد أنطوان واكيم
- والخبير رفيق سلامة
- والخبير الدكتور كمال حمدان
- والاستاذ كميل منسى

الذين سيدلون بآرائهم في الحلقة الاولى والثانية .

واحيي هنا الصديقة سابين عويس

كما أحيي أهل الإعلام الذين يواكبون باهتمام نشاطات المجلس، والشكر الحار والكبير للحضور الكريم على تلبيته دعوتنا.

واسمحوا لي أن احيي بإسمكم المجلس الإقتصادي والإجتماعي على أداء ولو جزء من مهمته رغم انتهاء ولاية هيئته العامة منذ سنوات، بالرغم من عدم وجود عدد كاف من الموظفين. شاكراً المدير العام الدكتور فاروق ياغي والأسرة الإدارية على أعمالها.

عزيزاتي أعزائي،

كنّا أعلنا في السراي الحكومي عند إطلاق "نهوض لبنان، نحو دولة الانماء" ان للنهوض مرتكزات ومن أبرزها : التعافي الإقتصادي، والأمان الإجتماعي، والإصلاح الإداري.

فيما يتعلق بالمرتكز الإجتماعي نحن نتطلع إلى تكامل الجهود بإتجاه الحلول العلمية والعملية للواقع الإجتماعي إنطلاقاً من توجّهين :

أولاً : الحديث عن الموضوع الإجتماعي لا يمكن ان يكون منفصلاً في أي شكل عن موضوع التعافي الإقتصادي : فكما النهوض الإقتصادي يستدعي إرساء الامان الإجتماعي، كذلك الامان الإجتماعي يستلزم أن لا يتحقق على حساب التعافي الإقتصادي.

ثانياً : إنّ المعالجة الإقتصادية – الإجتماعية تُشكّل مدخلاً للحوار وللتوافق حول النهوض والإصلاح وبناء دولة الانماء.

معنى ذلك، إن المعالجة الاجتماعية المجتزأة لن تجدي: فتفاقُم البطالة، وأعباء الصحة والطبابة والاستشفاء، والفاتورة المدرسية والجامعية، وأخطار البيئة ....باتت كلها أكبر من قدرة قطاع واحد على التصدي لها ولمضاعفاتها.

المطلوب عقد اجتماعي حديث.

لاسيما أن ثمة خللا" راح ينشأ بين تطور أسعار الإستهلاك وتطوير مستوى الأجر الفعلي. وقد برز ذلك على صعيد التقديمات الإجتماعية كخدمات التقاعد والصحة ونوعية التعليم، وتأمين الكهرباء والماء والنقل العام والرعاية الإجتماعية.

هذا الامر يستدعي بإلحاح أن يشمل العقد الاجتماعي الحديث اعادة النظر في نظام التقاعد والحماية الاجتماعية وضمان الشيخوخة. وهنا يَحْضُرُني الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي كان قد أحال الى مجلسنا ملف ضمان الشيخوخة لدرسه، وقد نجح المجلس بالاجماع في أن يُبَلور رؤية متقدمة.

أريد أن انهي معكم إلى أن الحاجة باتت ملحة لإرساء برنامج اقتصادي إجتماعي هادف، يأخذ بعين الاعتبار الأعباء المتراكمة، والحاجات الحالية الضاغطة، والمتطلبات المنشودة والكفيلة بأن تقود مجتمعنا الى الترقّي الإجتماعي والمدني، كما يأخذ بعين الاعتبار تقلّبات

الجوار وما تتركه من انعكاسات، وفي طليعتها مسألة النزوح السوري وآثاره على الواقع الإقتصادي وعلى الواقع الإجتماعي، وأيضاً على الواقع الأمني والوطني.

وهنا يسعدني أن أعلن أمامكم أني بدأت على رأس رابطة المجالس الإقتصادية والإجتماعية العربية، بالإتصال بإتحاد المجالس الأوروبية، وجمعية المجالس الدولية لعقد ندوة لبنانية – عربية – متوسطية، هنا في بيروت، رائدة قضايا الحق والتنمية، وذلك للوقوف على مضاعفات هذا النزوح على البلدان المعنية ولا سيما لبنان والاردن الشقيق، وللسعي الى دعمنا في التصدي لهذا الملف الذي باتت أثقاله تفوق قدرة لبنان على التحمل.

أيها الاعزاء،

ليس أمامنا إلاّ الحوار والتوافق.

وليس أمامنا إلاّ الإقدام حتى نتقدم.

فلنتكاتف جميعاً من أجل النهوض والإنماء.

أهلاً وسهلاً وشكرا"